

## مقابلة

غاصب مختار

انجازات وزارة شؤون مكافحة الفساد في عام  
تويني: أعلنا 80 ملفاً لموظفين فاسدين على القضاء

لم يكن استحداث وزارة شؤون مكافحة الفساد في العهد الجديد ترفاً في بلد نخره الفساد في قطاعات عدة، بل ضرورة لوقف الانهيار في الادارات العامة، ولاستعادة ثقة المواطن بدولته وثقة الخارج بلبنان. تحقق الكثير من الانجازات خلال عام من انشاء هذه الوزارة، أبرزها احالة 80 ملفاً على القضاء المختص

منذ تشكيل "حكومة استعادة الثقة" في 18 كانون الاول 2016، واستحداث وزارة الدولة لشؤون مكافحة الفساد، لم يتوقف العمل لدى الوزير نقولا تويني عند متابعة اوضاع الادارات وحالات التفتت والفضو السائدة في الكثير من القطاعات، او عند حد احالة المفسدين والفاستدين في بعض ادارات الدولة على القضاء، بل كان ثمة وصل بين حبال العمل داخل الادارات وخارجها، بتكريس مفاهيم وقيم ومعايير لاصلاح النفوس قبل اللجوء الى تطبيق النصوص او بالتوازي معها. جرى ذلك بالتعاون والتنسيق مع عدد من الوزارات، وكذلك اقر قانون حق الوصول الى المعلومات في المجلس النيابي، والتحضير لاربعة قوانين يتم درساها في اللجان النيابية تتعلق بانشاء الهيئة العليا لمكافحة الفساد التي تشكل اليد التنفيذية للوزارة، وقانون تحديث قانون الاثراء غير المشروع، وقانون الآلية الموحدة للمناقصات، وقانون حماية كاشفي الفساد. اضافة الى مختصة بمكافحة الفساد.

تعمل الوزارة بعيداً من الضجيج الاعلامي والصخب السياسي المرافق للحياة العامة اجمالاً، وتتابع اعمالاً واموراً تقع على تماس مباشر مع حياة المواطن سواء في الوزارات والادارات العامة، ام خارجها مثل الاهتمام بخفض خطر التلوث البيئي. في حوار مع "الامن العام"، شرح الوزير تويني تفاصيل عمل الوزارة على المستويات الادارية والتوجيهية والقضائية والخارجية.

■ بعد عام على انطلاق عملكم في الوزارة، كيف تقيمون تجربتكم؟

□ كل شيء في الاساس هو وعي، وعي اجتماعي ووعي سياسي. وقد لا يشكل حلاً، لكنه يشكل بداية لفهم قضية. وعي الرئيس ميشال عون والشعب اللبناني لاهمية مكافحة الفساد، دفع الى انطلاق العهد وهذه الحكومة بمميزات عدة، منها استحداث وزارة شؤون مكافحة الفساد. صحيح ان ليس لهذه الوزارة ملك اداري ولا موازنة، ولا تحديد دقيق لمهامها، لكنها تمكنت في وقت قصير ومن دون ادعاء الابوة الكاملة، من انجاز الكثير من المشاريع التي اعدتها وخططت لها. كذلك

قامت بالمؤازرة والمساعدة والمتابعة، اضافة الى مواكبة ومتابعة كل المواضيع التي تتعاطى مكافحة الفساد ومكافحة الهدر، او ساهمت في تثبيت قوانين فعالة لمكافحة الفساد ككل.

■ ما هي الاعمال التي قامت بها الوزارة او شاركت فيها؟

□ اشتركت في كل النقاشات في الاعمال المؤسسية والقانونية التي حصلت في لجنة الادارة والعدل النيابية حول مواضيع تتعلق بمكافحة الفساد، ومنها اقرار قانون حق الوصول الى المعلومات في المجلس النيابي، وهو قانون اساسي في مكافحة الفساد ويشكل العمود الفقري من اصل خمسة قوانين تنتظر اقرار الاربعة الاخرى منها لاحقاً. في هذا السياق، ادعو المواطنين والاعلاميين الى البدء فوراً بتطبيق هذا القانون، وسنحضر لندوة خاصة للتعريف به وبكيفية تطبيقه والاستفادة منه. القانون الثاني الذي ننتظره بشغف هو انشاء الهيئة العليا لمكافحة الفساد التي تشكل اليد التنفيذية للوزارة. القانون الثالث هو تحديث قانون الاثراء غير المشروع، والقانون الرابع هو الآلية الموحدة للمناقصات، والقانون الخامس هو حماية كاشفي الفساد. بهذه المنظومة الدفاعية لمكافحة الفساد والمضادة له، نكون قد انشأنا القاعدة القانونية الصلبة للانطلاق في عملية مكافحة الفساد. تكمن ميزة الهيئة العليا لمكافحة الفساد في الملاحقة والاستقصاء والتقدم الى المحاكم المختصة. وقد طلبنا ان يرفق بهذا القانون انشاء محكمة لدى الادعاء المالي مختصة بمكافحة الفساد.

■ كم من الوقت يحتاج اقرار هذه القوانين؟



وزير الدولة لشؤون مكافحة الفساد نقولا تويني.

□ يحض رئيس مجلس النواب نبیه بري اللجان والنواب على الاسراع في انجاز هذه القوانين خلال عام 2018. بمجرد صدور هذه القوانين نكون قد فتحنا صفحة جديدة ناصعة البياض في تاريخ لبنان لمكافحة الفساد، ونكون قد تقدمنا كثيراً وبشكل لافت.

■ هل من امور اجرائية اخرى يجب ان تواكب هذه القوانين؟

□ لا ننسى ان الفساد مرتبط ايضا بالهدر، ومكافحة الهدر تكون اولاً باصدار موازنة للدولة اللبنانية تتعامل مع جميع موازنات الوزارات التي كانت غائبة من سنة 2007. ثقوا تماماً ان جميع المؤسسات المالية الدولية والدول التي ترتبط بعلاقات تجارية وصناعية واقتصادية وتبادلية مع لبنان، تعطي اهمية قصوى لموضوع اطلاق الموازنات السنوية لوقف الهدر. هذا الامر اساسي لادارة الهدر ولحسن ادارة الموارد ومصاريف الدولة. هذه الامور من بديهيات العمل المؤسساتي. نعطي ايضا اهمية كبيرة لما نسميه الفساد المباشر. وهو لجوء مواطن ما الى رشوة موظف في الدولة او مؤسسة عامة.

طريقة اخرى هي قطع العلاقة التبادلية المباشرة بين المواطن والدولة لتصبح عبر وسيلة اخرى هي الحكومة او الدولة الالكترونية. مثلاً، يمكن ان نلجأ من خلال جهاز معين الى اجراء تخمين عقاري موضوعي علمي في المناطق لتحديد بدل بيع المتر او بدل الايجار، فيعرف المواطن المبلغ الذي يجب ان يدفع. بهذا الشكل نكون قد قطعنا دابر التكافل بالرشوة بين المواطن والموظف. اضافة الى ذلك، نقطع دابر فكرة الدولة المغنمية والمواظنية المغنمية التي يستفيد منها المواطن والموظف لا الدولة، لانه في هذه الحالة يصبح من الصعب جدا كشف الفساد وكشف الراشي والمرتشي بالجرم المشهود، حيث لا اجهزة ولا امكانات لدينا لكشفها مباشرة.

■ هل تمكنتم من الحد من الرشوة والفساد؟

□ تدخلنا في كل المناقصات التي حصلت تقريباً، فصارت تمر عبر ادارة المناقصات في التفتيش المركزي بالتعاون مع الوزارات والادارات المختصة، وهذا شيء عظيم. ساهمنا ايضا في ترسيخ وعي مواطني ووعي مؤسساتي على جميع المستويات، وقد ساعدنا الاعلام حقيقة في هذا الموضوع. شكلنا نوعاً من ديوان خطي لكل متضرر، فيأتي الينا بكتاب خطي يشرح قضيته فنحيل على القضاء ما يجب ان يحال، اذا كانت هناك قاعدة او ارضية قانونية للدعاء بتقييم قانوني جيد. كما نتدخل مباشرة لانصاف اي مظلوم في ادارات الدولة، وقد حققنا بالتعاون مع الوزارات والادارات المختصة اشياء ممتازة.

■ هل يمكن ان نستعرض بعض الحالات المهمة التي تم كشفها؟

□ لدينا ملفات طبعاً، وقدماها الى القضاء المختص الذي يلاحقها، وبات لدينا اكثر من 80 قضية محالة على القضاء لموظفين فاسدين وامور تحتاج

هذه التبادلية المالية تحصل اجمالاً لمصلحة المواطن المالية لا لمصلحة الدولة، وهي غير شرعية لانها نوع من السرقة لمال الدولة. عبر الرشوة يحقق المواطن وفراً مالياً في الضريبة او لدى تسجيل شقة مثلاً، وخسارة الدولة هنا تكون اجمالاً عشرة اضعاف ما يدفعه الراشي للموظف. لوقف هذا التبادل المالي بين المواطن والموظف، هناك طريقتان: الطريقة الطويلة المتمثلة بالتربية البيئية والمدرسية والاخلاقية والدينية والتحفيز من الاعلام ورجال الادب والدين والسياسيين. لكن ثمة

## اقرار قانون الوصول الى المعلومات اساسي في مكافحة الفساد

### ننتظر اقرار 4 قوانين ضمن منظومة دفاعية مضادة للفساد

# مؤسسة الصفدي



مؤسسة الصفدي هي من أبرز المؤسسات اللبنانية في مجالات التنمية الاجتماعية - الاقتصادية، وتتطلع نحو مجتمع متكامل يوفر الفرص المتساوية. يحترم التنوع ويعزز التنمية المستدامة لدى الأفراد والمجتمعات.

قطاع التنمية الريفية  
والزراعة المستدامة



قطاع التنمية  
الاجتماعية



■ ما هي الخطوات الباقية امامكم لاستكمال مشروعكم او خطتكم لمكافحة الفساد؟  
□ مشروعنا هو الاسراع في انتاج آلية موحدة للمناقصات وآلية موحدة لتصنيف المقاولين في الدولة اللبنانية، تبعا لما تقدمت به نقابة المقاولين اللبنانيين الى مجلس الوزراء، ومشاركتنا مع وزير الصناعة في تصنيف الكسارات ومصانع الباطون الجاهز الذي يمثل امن البناء والصناعة في لبنان.

■ هل من تنسيق وتعاون بينكم وبين وزارات وادارات اخرى في الدولة لمكافحة الفساد؟

□ لا مشكلة ابدا في التعاون مع كل الوزارات المعنية بعملنا، وكل ابواب الوزارات مفتوحة، وخص بالذكر وزارات الداخلية والمال والصناعة والطاقة والخارجية والدفاع والبيئة والاشغال، وحتى وزارة الثقافة حيث اشتركنا معها في منع تدمير وازالة ابنية تعتبر تراثية. كذلك قمنا مع وزارة البيئة في الدفاع عن البيئة في الكورة وشكا لرفع التلوث عنهما، وتوصلنا الى التحضير لتنظيم بروتوكول بيئي بيننا وبين وزارة البيئة من جهة وبين الشركات العاملة والاهالي في شكا والكورة من جهة اخرى.

■ هل قمت بزيارات الى الخارج للبحث في سبل تطوير عمل الوزارة؟  
□ قمنا بزيارة واحدة الى بولونيا من اجل تبادل الخبرات في مكافحة الفساد، والتقينا وزير شؤون مكافحة الفساد والهيئة العليا لمكافحة الفساد. وقد تعلمنا منهم طرق المكافحة، وكيف رفعوا ترتيب بولونيا بيثيا من المرتبة 97 الى المرتبة 33 عالميا. ابدوا استعدادا لتدريب كادر لبناني على موضوع مكافحة الفساد. كذلك تم تبادل الخبرات مع الامم المتحدة والاتحاد الاوربي ومع سفارات السويد والنرويج وايطاليا واسبانيا، ومع وزيرى خارجية وداخلية سنغافورة خلال زيارتهما الى لبنان.



الفساد المباشر هو لجوء مواطن الى رشوة موظف في الدولة او مؤسسة عامة.

◀ الى تحقيق، لنعرف من هو الفاسد: الموظف او المواطن؟

**طلبنا انشاء محكمة  
لدى الادعاء المالي مختصة  
بمكافحة الفساد**

■ هل اتخذت اجراءات مسلكية في حق المرتكبين؟  
□ هذا الامر عائد الى القضاء. وقد اصدر رئيس هيئة التأديب العليا الدكتور مروان عبود قرارات واجراءات عدة في حق المرتكبين.

**الحكومة الالكترونية  
تقطع العلاقة التبادلية  
بين المواطن والدولة**

■ هل من امثلة على وضع حد للفساد؟  
□ نعم، مثلا في مناقصة سجن مجدليا، تمكنا بالتعاون مع وزير الداخلية نهاد المشنوق ورئيس مجلس الائماء والاعمار نبيل الجسر من خفض قيمة المشروع التي كانت بين 55 و60 مليون دولار الى 41 مليون دولار. حققنا وفرا بين 20 و25 مليون دولار تقريبا، وذلك عبر اشراك اكبر عدد ممكن من المتعهدين العارضين، فحصلت منافسة حقيقية. هذا عدا عن ملاحقة مجريات المناقصة بشكل علمي. كذلك نفخر بما حققناه في المنطقة الحرة لمطار رفيق الحريري الدولي، حيث كانت تحصل الدولة على 18 مليون دولار، فزادت القيمة الى 100 مليون دولار.

■ هل واجهتم في عملكم صعوبات او جدران او حمايات سياسية للفسادين؟  
□ لا يمكن تجاهل الوضع السياسي والطائفي في لبنان المتشابك، حيث كل شيء وطني يصبح طائفي وكل شيء طائفي يصبح وطنيا. نحن نعمل بالتفاهم والتكاتف مع الادارات الاخرى. لكن في القضايا التي تعاطينا فيها مباشرة، لم يحصل اي من هذه الامور التي ذكرتها. نحن لا نزال ننتظر قرار القضاء في موضوع الادارة السابقة لكازينو لبنان، وهو موضوع مهم.